

نبذة عن التخفيف من حدة الفقر

يتم تعريف الفقر على أنه عدم قدرة الفرد على امتلاك موارد كافية تلبي احتياجاته الأساسية. ويعتمد تعريف الاحتياجات الأساسية ونطاقها على المكان والزمان. ومن ثم، تتعدد طرق البحث في وضع الفقر في أي بلد من البلدان. ومن أكثر الأساليب المستخدمة لتعريف الفقر لغة النقود، فخط الفقر الذي حدده البنك الدولي على سبيل المثال، هو 1,90، 3,10 دولار أمريكي في اليوم، أو قيمة الحد الأدنى من الأسعار الحرارية الضرورية. كما يتم تعريف الفقر باستخدام لغة غير نقدية تعكس وجهة نظر متعددة الأبعاد، وكان ذلك حينما بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حساب مستويات الفقر مستخدمًا مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد لقياس هذه المستويات في سياقات أوسع عام 2010، حيث يحدد مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد حالات الحرمان المتعددة للسكان ومدى تداخلها باستخدام أبعاد الصحة، والتعليم، ومستويات المعيشة.

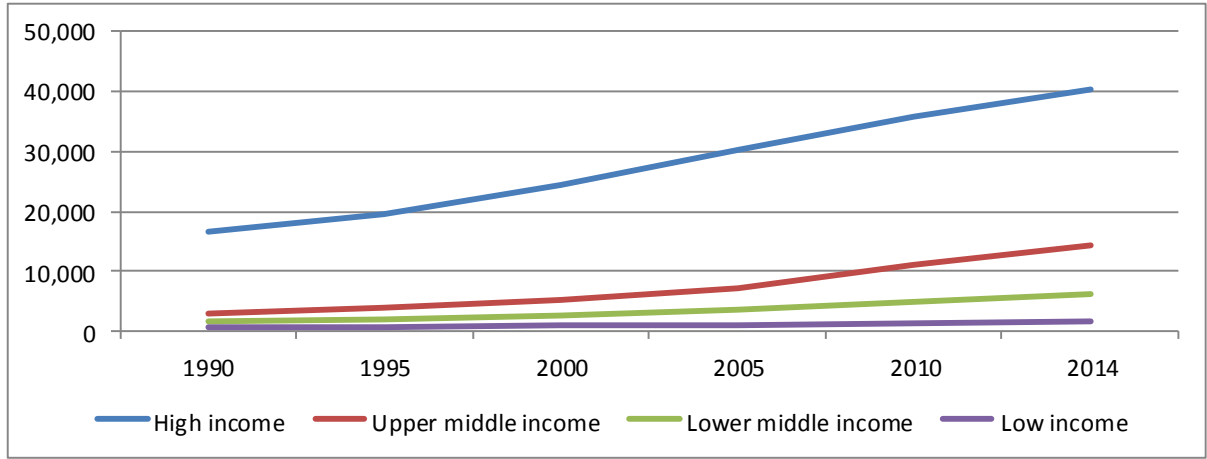
فضلا عن ذلك، فإن ما تم إنجازه من الأهداف الإنمائية للألفية بالبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي يحتاج إلى تقييم، حيث إن أجندة التنمية العالمية الجديدة، ألا وهي "خطة التنمية لما بعد 2015" تقوم على الخبرات التي تم تحصيلها من عملية تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

الفقر في العالم

بينما بلغ متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد (على أساس تعادل القوى الشرائية) 14,939 دولار أمريكي عام 2014، فإن هذا المتوسط قد سجل 40,481 دولار أمريكي لبلدان الدخل المرتفع، و 14,295 دولار أمريكي لبلدان الدخل فوق المتوسط، و 6,026 دولار أمريكي لبلدان الدخل دون المتوسط، و 1,601 دولار أمريكي لبلدان الدخل المنخفض (الشكل 1). وتشير هذه الأرقام إلى أنه ثمة تباين ملحوظ في الدخل بين البلدان؛ حيث تحظى دولة قطر بأعلى نصيب من الناتج المحلي الإجمالي للفرد (على أساس تعادل القوى الشرائية) ليصل إلى 146,178 دولار أمريكي وفقا للقيمة الدولية الحالية للدولار، بينما تحظى جمهورية أفريقيا الوسطى بأقل نصيب منه، ألا وهو 594 دولار أمريكي وفقا للقيمة الدولية الحالية للدولار. ثمة فجوة واسعة بين البلدان المرتفعة الدخل والبلدان المنخفضة الدخل (انظر الشكل 1)؛ لذا يظل الفقر واحدًا من القضايا البارزة بالنسبة لكثير من الناس، ولاسيما الذين يعيشون في أقل البلدان نموًا.

¹ تم مؤخرًا تعديل تعريف البنك الدولي " للفقر المدقع" بحيث شمل التعديل العيش على أقل من 1,90 دولار أمريكي في اليوم بدلا من العيش على أقل من 1,25 دولار أمريكي في اليوم؛ الأمر الذي يعكس أحر المستجدات التي طرأت على أطراف القوى الشرائية. وعلى غرار ذلك، تم تغيير خط الفقر ليصبح 3,10 دولار أمريكي بدلا من 2 دولار أمريكي.

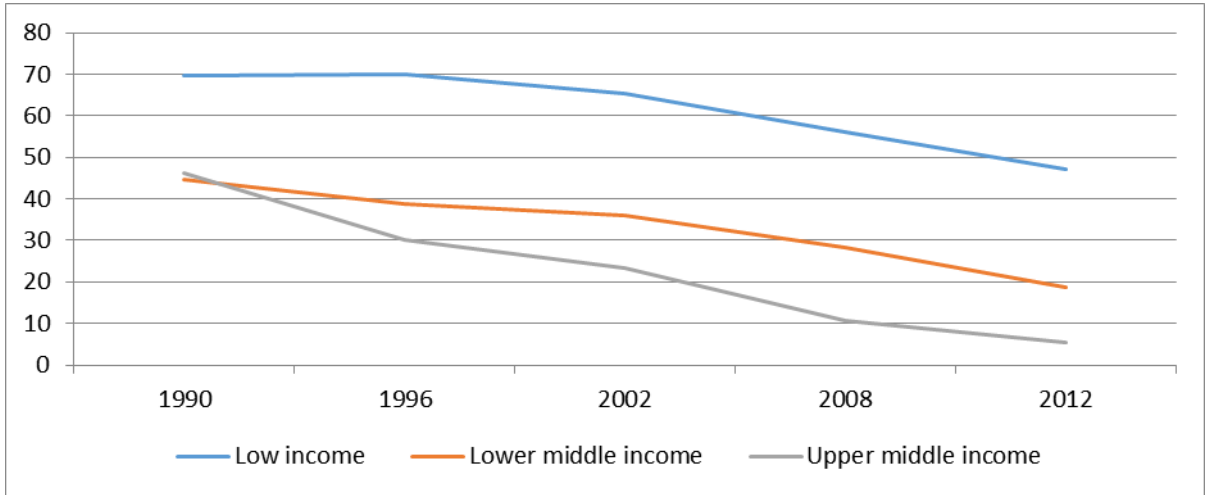
شكل 1: الناتج المحلي الإجمالي للفرد (على أساس تعادل القوى الشرائية) (القيمة الدولية الحالية للدولار الأمريكي)



المصدر: صممه المؤلفون وفقاً لمؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي.

وبالنسبة لأغلب البلدان، انخفضت مستويات الفقر، بما يتفق ولغة النقود، خلال العقود الثلاثة الأخيرة. وبالطبع، في الفترة ما بين عامي 1990 و2012، لوحظ تقدم باهر فيما يتعلق بنسبة الأفراد الذين يعيشون على أقل من 1,90 دولار أمريكي في اليوم؛ بينما وصلت النسبة إلى 46% لبلدان الدخل فوق المتوسط، و45% لبلدان الدخل دون المتوسط، وكذا 70% لبلدان الدخل المنخفض عام 1990، وانخفضت هذه النسب إلى 5%، و19%، و47%، على التوالي، لمجموعات الدخل تلك في عام 2012 (الشكل 2).

الشكل 2: نسبة عدد الفقراء الذين يعيشون تحت مستوى 1,90 دولار أمريكي في اليوم (على أساس تعادل القوى الشرائية لعام 2012)



المصدر: صممه المؤلفون وفقاً لمؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي.

ومع ذلك، فإن الاتجاه نحو الانخفاض في مستويات الفقر لم يأخذ منحى متكافئاً؛ حيث شهدت بالفعل بعض الأثناء في العالم زيادة في مستويات الفقر الخاصة بها في الفترة ذاتها.

الفقر في البلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي

على الرغم من أن إجمالي عدد السكان في الدول الأعضاء يصل إلى ما يقرب من ربع سكان العالم (23%) ، فإن الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول لا يمثل سوى 9%² من الناتج المحلي الإجمالي العالمي؛ علمًا بأن 21 من بين 48 دولة من أقل البلدان نموًا هي من البلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي؛ بيد أن البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لا تشكل مجموعة متجانسة. وفي هذا الصدد، فإن مستويات الناتج المحلي الإجمالي للفرد داخل البلدان الأعضاء تعكس تكويناً شديداً متفاوتاً، إذ يتباين ما بين 938 دولار أمريكي و 146,178 دولار أمريكي (على أساس تعادل القوى الشرائية وفقاً للقيمة الدولية الحالية للدولار) في 2014³. فضلاً عن أن عدد من يعيشون تحت مستوى 1,90 دولار أمريكي في اليوم في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي يبلغ قرابة 350 مليون شخص أي ما يعادل 21% من إجمالي عدد سكان البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في 2014.

الفقر المتعدد الأبعاد في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

وبالنظر إلى مجموعة البلدان التي يتم حساب مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد لها، يلاحظ أن 68% من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي مدرجة ضمن هذه المجموعة. ويبلغ عدد السكان الذين يعانون من حالة الفقر المتعدد الأبعاد حوالي 430 مليون في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي يتم حساب مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد لها. غير أن نسب السكان الذين يعيشون في حالة الفقر متعدد الأبعاد في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تختلف اختلافاً كبيراً. فبينما تبلغ نسبة السكان الذين يعيشون في حالة الفقر متعدد الأبعاد في الأردن 1% فحسب، تصل هذه النسبة في النيجر إلى حوالي 90%. وإجمالاً، يعاني حوالي ما يزيد عن ربع سكان البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من الفقر المتعدد الأبعاد.

يسهم الحرمان من التعليم في إجمالي معدل الفقر في منطقة منظمة التعاون الإسلامي بنسبة تتراوح ما بين 3.7% (في أوزباكستان) و 50,1% (في العراق)، بينما تتراوح نسبة إسهام الحرمان من الصحة في إجمالي معدل الفقر ما بين 18,2% (في موريتانيا) و 83,9% (في كازاخستان)؛ في حين تتراوح نسبة إسهام الحرمان من مستوى المعيشة الكريمة في إجمالي معدل الفقر ما بين 10% (في الأردن) و 51,9% (في أوغندا).

² على أساس مستويات الناتج المحلي الإجمالي لعام 2013، وتم استبعاد كل من الجمهورية السورية وجمهورية الصومال بسبب نقص في البيانات.
³ المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية.

الإجازات المحرزة في الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

يتم تقييم الوضع العام في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي عن طريق ملاحظة التغيير في مؤشرات الأهداف الثمانية منذ عام 1990. وفي إطار الأهداف الإنمائية للألفية، تم تحديد 21 غاية و60 مؤشرًا لرصد معدلات التقدم للبلدان؛ حيث يتم تحليل الإنجازات التي أحرزتها البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في بعض مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية التي تتعلق مباشرة بالفقر عن طريق استخدام البيانات المتاحة المتعلقة بهذه المؤشرات⁴.

الهدف الأول: القضاء على الفقر المدقع والجوع

تشكل ما يزيد عن نصف البلدان الأعضاء نصف عدد السكان ذوي الدخل التي تقل عن دولار واحد في اليوم⁵؛ بحيث تعتبر حوالي ثلث هذه البلدان من بلدان الدخل فوق المتوسط. وجدير بالذكر أن أداء بلدان الدخل المنخفض أفضل بالأحرى من أداء بلدان الدخل دون المتوسط؛ ومن المتوقع أن تحقق 40% من مجموعة الدخل المنخفض نجاحًا في هذا المؤشر، بينما تبلغ هذه النسبة 37% في مجموعة الدخل دون المتوسط. وعلى صعيد آخر، من المتوقع ألا ينجح ما يزيد عن خمس من البلدان الأعضاء في تحقيق هذا الهدف؛ إذ يعتبر ما يزيد عن نصف هذه البلدان من بلدان الدخل دون المتوسط، بينما تعتبر ثلث هذه البلدان من بلدان الدخل المنخفض.

الهدف الثاني: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي

سترفع خمس البلدان الأعضاء فحسب على الأرجح صافي معدل الالتحاق بالمدارس الخاص بها ليصل إلى 100%. وبينما تعد ثلث البلدان المتوقع لها تحقيق هذا الإنجاز من بلدان الدخل دون المتوسط، تعتبر نصفها من بلدان الدخل المرتفع وبلدان الدخل فوق المتوسط. وعلى صعيد آخر، من المتوقع ألا ينجح حوالي ثلثي هذه البلدان الأعضاء في تحقيق هذا الإنجاز، إذ تعتبر ما يزيد عن نصف هذه البلدان من بلدان الدخل المنخفض وبلدان الدخل دون المتوسط.

⁴ تم اقتباس الإحصائيات والتحليلات المتاحة في هذا الجزء من الدراسة المشتركة التي أجرتها الكومسيك مع البنك الإسلامي للتنمية المعنونة "أهم

مقومات النجاح في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة: الوضع الراهن والآفاق المستقبلية لمنظمة التعاون الإسلامي".
⁵ "تم تحديد خط الفقر اليومي بـ 1 دولار أمريكي منذ أن تأسست الأهداف الإنمائية للألفية، ولكم منذ عام 2008، عرف البنك الدولي الأفراد الذين يعانون من الفقر المدقع على أنهم هؤلاء الذين يعيشون على أقل من 1,25 دولار أمريكي في اليوم؛ الأمر الذي عكس مستويات أكثر ارتفاعاً للأسعار في العديد من البلدان النامية من التقديرات السابقة." (الأمم المتحدة، 2013)

الهدف الرابع: خفض معدل وفيات الأطفال

يتراوح معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من كل 1000 طفل حديث الولادة ما بين 6,1 (البحرين)، و 161 (سيراليون). ولا يعد الأداء في هذا الهدف مبشراً. وبالنظر إلى الصورة الكاملة للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، يلاحظ أن ما يزيد عن ثلثي الدول الأعضاء قد أخفق في خفض معدل وفيات الأطفال دون الخمس سنوات. وعلى الأرجح، تبلغ نسبة الفشل في مجموعة الدخل المرتفع 70 %، وفي مجموعة الدخل دون المتوسط ما يزيد عن النصف، وفي مجموعة الدخل المنخفض ما يزيد عن أربعة أخماس البلدان. أما أفضل أداء في تحقيق هذا الهدف فيكون لمجموعة الدخل فوق المتوسط، بحيث يتوقع أن تحقق 60% من البلدان إنجازاً في وقت مناسب، بينما سيكون أداء مجموعة الدخل المنخفض هو الأسوأ، حيث لا تتجح على الأرجح سوى 13 % منها فحسب في تحقيق هذا الهدف.

الهدف الخامس: تحسين الصحة النفاسية

يتراوح معدل وفيات الأمهات من كل 100,000 حالة إنجاب ما بين 6 (قطر)، و 1200 (سيراليون) من بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ومن المتوقع أن تحقق هذا الهدف ست دول فحسب من بين البلدان الأعضاء؛ وتعد واحدة من بينها فحسب من بلدان الدخل المنخفض (وخصوصاً بنجلاديش).

وتتراوح معدلات الرعاية الصحية قبل الإنجاب (زيارة واحدة على الأقل) بين البلدان الأعضاء ما بين 26,1 (الصومال) و 100 (البحرين، والكويت، والإمارات العربية المتحدة). وبالنظر إلى الصورة كاملة، لن يحقق 58%، على الأرجح، من البلدان الأعضاء هذا الهدف.

ومن ثم، على الرغم من وجود تقدم ملحوظ في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، لا تزال توجد فجوات ينبغي سدها. فضلاً عن ذلك، وفيما يتعلق بتحقيق مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، إن بلدان الدخل المرتفع تبدو أكثر نجاحاً من بلدان الدخل المنخفض في هذا الصدد؛ حيث إن التحديات التي تواجه البلدان الأعضاء عند تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية تتركز حول الافتقار إلى الموارد المالية المناسبة، والوضع الاقتصادي العالمي، عدم وجود بيئة مواتية لجذب الاستثمارات ولتشجيع تنمية القطاع الخاص، والافتقار إلى وجود نمو يشمل كافة المجالات. ومع

ذلك، فإن وضع في الاعتبار التحديات الخاصة بالأهداف الإنمائية للألفية والسياقات أكثر طموحاً لأهداف التنمية المستدامة، وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة يعد أمراً بالغ الأهمية.

خطة التنمية لما بعد عام 2015 وأهداف التنمية المستدامة

ومن أجل متابعة الالتزام بتحقيق الأهداف الإنمائية للتنمية التي لم تنجز بعد ودعمه بعد عام 2015، تم وضع خطة التنمية لما بعد عام 2015 التي تتمركز حول أهداف التنمية المستدامة، كما تم الإعلان عنها في مؤتمر القمة الاستثنائي للأمم المتحدة المنعقد في سبتمبر/أيلول 2015. وبينما تركز خطة الأهداف الإنمائية للألفية في الأغلب على التحديات التي تواجه البلدان الفقيرة، تضع أهداف التنمية المستدامة تصوراً لمرحلة يتم فيها الانتقال إلى إطار أكثر شمولاً للتنمية يحظى باهتمام البلدان كافة بغض النظر عن مستويات التنمية فيها. لذا، فإنه من المتوقع أن تشكل مرحلة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة تحدياً لكثير من البلدان.

ونظراً للأهمية البالغة لهذا الأمر، وتماشياً مع القرار ذي الصلة للاجتماع الوزاري الثلاثين للكمسيك، أعد كل من البنك الإسلامي للتنمية، ومكتب تنسيق الكومسيك دراسة مشتركة تركز على مختلف عوامل النجاح الأساسية للتوصل إلى سبل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لتقديمها أمام الكومسيك في دورتها الحادية والثلاثين.

علاوة على ذلك، سيكون "خطة التنمية لما بعد عام 2015 والتحديات التنموية التي تواجه الأمة الإسلامية: تحسين تقديم الخدمات الأساسية" موضوعاً لجلسة تبادل وجهات النظر المقرر عقدها أثناء الاجتماع الوزاري الحادي والثلاثين للكمسيك.

التحديات الرئيسية للتخفيف من حدة الفقر في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

على الرغم من توافر الموارد الطبيعية بكثرة، وتراكم رأس المال في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، تُصنّف 21 دولة من الدول الأعضاء ضمن أقل البلدان نمواً. وتقع معظم هذه الدول في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ولا تختلف التحديات الرئيسية التي تواجهها هذه الدول اختلافاً كبيراً من دولة لأخرى. ومن بين أكثر التحديات التي تواجهها البلدان الأعضاء انتشاراً فيما يتعلق بالفقر ما يلي⁶:

⁶ استراتيجية الكومسيك (2012)، متاحة على الموقع الإلكتروني للكمسيك (www.comcec.org)

- المؤسسات غير المتقدمة، والافتقار إلى القدرة على التنفيذ
- الافتقار إلى الهياكل المالية الكافية
- عدم كفاية الموارد
- ضعف البنية الأساسية
- تأخر القطاع الزراعي
- الظروف غير المواتية للتجارة العالمية
- التحديات المتعلقة بالصراعات والكوارث

مجالات تعاون الكومسيك من خلال فريق العمل المعني بالتخفيف من حدة الفقر

حددت استراتيجية الكومسيك، التي اعتمدها الدورة الاستثنائية الرابعة لمؤتمر القمة الإسلامي التي انعقدت في مكة المكرمة في 14-15 أغسطس/آب 2012، التخفيف من حدة الفقر ليكون واحداً من مجالات التعاون السنة للكومسيك.

وقد حددت استراتيجية الكومسيك القضاء على الفقر المدقع والجوع في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي هدفاً استراتيجياً. بالإضافة إلى ذلك، تحدد الاستراتيجية أربعة مجالات مستهدفة من المجالات ذات المردود، ألا وهي: فعالية المعونة، والقدرة الإنتاجية للفقراء، وفعالية استخدام الموارد المالية، ورصد الفقر⁷. وتتضمن الاستراتيجية كذلك نتائج محددة متوقعة تحت كل مجال من المجالات ذات المردود. ومن أجل تعميق التعاون بين البلدان الأعضاء وتحقيق أهداف الاستراتيجية، قدمت استراتيجية الكومسيك آليتين مهمتين للتنفيذ، ألا وهما: فرق العمل، وإدارة دورة المشروعات بالكومسيك.

فريق العمل المعني بالتخفيف من حدة الفقر

ولكل مجال من مجالات التعاون التي حددتها الاستراتيجية، تم تكوين فرق عمل ذات صلة، من بينها فريق العمل المعني بالتخفيف من حدة الفقر. فمن خلال هذا الفريق، يجتمع الخبراء من البلدان الأعضاء بانتظام مرتين من كل عام من أجل مناقشة المسائل التي تحظى باهتمام مشترك في هذا المجال، كما يتبادلون الخبرات وأفضل الممارسات فيما يتعلق بالحد من الفقر. وفي هذا المضمار، اجتمع فريق عمل الكومسيك المعني بالتخفيف من حدة الفقر ست مرات حتى الآن.

ولكل اجتماع من اجتماعات فرق العمل، أعد مكتب تنسيق الكومسيك دراسة تحليلية بغية إثراء النقاش، كما أعد تقرير الآفاق المستقبلية للتخفيف من حدة الفقر، وذلك لبيان حالة الفقر في العالم وفي الدول

⁷ استراتيجية الكومسيك (2012)، متاحة على الموقع الإلكتروني للكومسيك (www.comcec.org)

الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وعلاوة على ذلك، تم تجهيز محاضر الاجتماعات إثر كل اجتماع من اجتماعات فرق العمل، كما يتم تبادلها مع المشاركين ونقاط الاتصال الخاصة بفريق العمل المعني بالتخفيف من حدة الفقر. ومنذ انعقاد الدورة الأخيرة للكومسيك، عقد فريق العمل المعني بالتخفيف من حدة الفقر اجتماعيه الخامس والسادس.

وخلال الاجتماع الخامس لفريق عمل الكومسيك المعني بالتخفيف من حدة الفقر، نظر المشاركون من البلدان الأعضاء في الدراسة التحليلية المعنونة "سياسات تنشيطية لتحسين وضع الفقراء في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي".

ألقى الاجتماع الخامس لفريق العمل الضوء على التحديات الآتية المتعلقة بدعم البحث عن وظائف، وبرنامج التدريب وبرنامج خلق فرص عمل؛ وتتمثل هذه التحديات في عدم كفاية قدرات المؤسسات التي توفر خدمات التوظيف العام، وعدم توافق المهارات، وانتشار البطالة بين الشباب.

ولمواجهة هذه التحديات، خرج الاجتماع الخامس لفريق العمل المعني بالتخفيف من حدة الفقر بهذه التوصيات الخاصة بالسياسات لتقديمها أمام الكومسيك في دورتها الحادية والثلاثين.

1. رفع قدرة المؤسسات التي توفر خدمات التوظيف العامة في البلدان الأعضاء من خلال تعزيز جودة الموارد البشرية وحجمها، فضلاً عن تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات الخاصة بمؤسسات خدمات التوظيف العامة، بالإضافة إلى ضمان شراكة فاعلة مع أصحاب المصالح ذوي الصلة في نشر التدابير التنشيطية.

2. النهوض بإشراك أصحاب العمل في إعداد/تنفيذ البرامج التنشيطية من خلال وضع آلية مناسبة لضمان المشاركة الفاعلة لأصحاب المصالح ذوي الصلة، بالإضافة إلى إجراء استطلاعات رأي لأصحاب العمل من أجل تحديد المهارات التي يحتاجها سوق العمل.

انعقد الاجتماع السادس لفريق العمل المعني بالتخفيف من حدة الفقر من 10 - 11 سبتمبر/أيلول 2015 تحت عنوان "خطة التنمية لما بعد عام 2015 وأهداف التنمية المستدامة: تحسين تقديم الخدمات الأساسية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي".

وأثناء الاجتماع السادس لفريق العمل المعني بالتخفيف من حدة الفقر، نظر المشاركون من البلدان الأعضاء في الدراسة التحليلية المعنونة "تحسين تقديم الخدمات الأساسية للفقراء في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي".

أوضحت الدراسة المذكورة أنه من الممكن تقديم الخدمات الأساسية من خلال عدد من النماذج التي تتمثل في: توفير الخدمات المركزية، وتوفير الخدمات الامركزية، والتعاقد على تقديم خدمات للشركات الخاصة، والمشاركة المجتمعية، وتقديم الخدمات للقطاع الخاص. لكل نموذج من هذه النماذج مزايا وعيوب، كما أن له آثاراً مختلفة على علاقات المساءلة فيما بين الجهات الفاعلة؛ حيث إن الصوت (علاقات المساءلة بين المواطنين والدولة)، والأثر (علاقات المساءلة بين مانحي الخدمات والدولة) في مجال تقديم الخدمات يضعف وجودهما عموماً في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

وفي هذا الصدد، يمكن تحسين تقديم الخدمات عن طريق تعزيز علاقات المساءلة بين الجهات الفاعلة في سلسلة تقديم الخدمات. وعلى مدى طريق المساءلة الطويل، ينبغي تعزيز الصوت والأثر من خلال إشراك المجتمع المدني، ورصد أداء مقدمي الخدمات وتقييمه بغية تقديم خدمات ذات جودة أعلى بشكل متكافئ للمواطنين. ويمكن تعزيز الطريق القصير للمساءلة أو قوة العمل عن طريق زيادة فرص الاختيار أمام المواطنين، ومشاركاتهم، و/أو مستوى المعلومات لديهم.

وتماشياً مع نتائج الدراسة التحليلية المذكورة أعلاه، ومع النقاشات التي أجريت أثناء الاجتماع، خرج الاجتماع السادس لفريق العمل المعني بالتخفيف من حدة الفقر بهذه التوصيات الخاصة بالسياسات لتقديمها أمام الكومسيك في دورتها الحادية والثلاثين.

1. تعزيز الحوكمة في سلسلة تقديم الخدمات الأساسية من خلال الحملات المعلوماتية، وتحسين رصد البرامج الحالية أو المستقبلية وتقييمها، وتوفير سبل لمشاركة المواطنين مباشرة في تقديم الخدمات عن طريق استخدام نماذج المشاركة المجتمعية، والجمعيات التعاونية، وآليات تقديم الشكاوى.

2. التنويع في مقدمي الخدمات الأساسية من خلال التعاقد مع الشركات الخاصة، والجمعيات الأهلية لضمان التنافس بين مقدمي الخدمات تحت إشراف الحكومة المركزية واستخدام آليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

فضلاً عن ذلك، تماشياً مع قرار الاجتماع الوزاري الثلاثين للكومسيك، أعد البنك الإسلامي للتنمية ومكتب تنسيق الكومسيك دراسة مشتركة بعنوان "مقومات النجاح الأساسية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة: الوضع الراهن والآفاق المستقبلية لمنظمة التعاون الإسلامي" لتقديمها أمام الكومسيك في دورتها الحادية والثلاثين. وفي اليوم الثاني للاجتماع السادس لفريق العمل

المعني بالتخفيف من حدة الفقر، تم تقديم الدراسة المشتركة التي أعدها المركز الإسلامي للتنمية والكموسيك؛ كما تم اطلاع المشاركين على النتائج التي خلصت إليها الدراسة المشتركة. بالإضافة إلى ذلك، ناقش الاجتماع السادس التجهيزات الخاصة بجلسة تبادل وجهات النظر للاجتماع الوزاري الحادي والثلاثين للكموسيك؛ كما خرج الاجتماع ببعض التوصيات الخاصة بالسياسات لتقديمها أمام الكموسيك في دورتها الحادية والثلاثين. ومن المقرر عقد الاجتماع السابع لفريق العمل المعني بالتخفيف من حدة الفقر في 11 من فبراير/ شباط 2016، أنقرة، تركيا بعنوان "النفاد لبرامج الحماية الاجتماعية للمجموعات المستضعفة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي".

فضلاً عن أن البلدان الأعضاء التي سجلت نفسها في فريق العمل المعني بالتخفيف من حدة الفقر سوف يتاح لها فرصة اقتراح المشروعات في إطار آلية تمويل مشروعات الكموسيك، التي تعد أداة تنفيذ هامة أخرى للاستراتيجية. وتحتاج المشروعات التي سيتم تمويلها تحت مظلة آلية إدارة دورة المشروعات التي صاغتها الكموسيك إلى أن ترسي سبل التعاون المتعدد الأطراف، وإلى أن يتم تصميمها وفقاً للأهداف والنتائج المتوقعة التي حددتها الاستراتيجية في الجزء الخاص بالفقر.

وقد تم إطلاق الدعوة الأولى لتقديم المشروعات تحت مظلة آلية تمويل مشروعات الكموسيك في سبتمبر/أيلول 2013. وفي إطار الدعوة الأولى لتقديم المشروعات، سيكون المشروع المعنون "تحسين القدرات الوطنية للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في إحصائيات الفقر"، الذي اقترحه مركز أنقرة، قد تم تنفيذه بنجاح في ديسمبر/كانون الأول 2014.

بينما تم إطلاق الدعوة الثانية لتقديم المشروعات في سبتمبر/أيلول 2014، حيث تم إعلان وصول أربعة مشروعات للبلدان الأعضاء في فريق العمل المعني بالتخفيف من حدة الفقر إلى التصنيفات النهائية؛ علماً بأن تنفيذ هذه المشروعات قد بدأ في 30 مارس/آذار 2015. ويجرى حالياً تنفيذ هذه المشروعات.

وقد تم إطلاق الدعوة الثالثة في سبتمبر/أيلول 2015؛ كما وقع الاختيار على 3 مشروعات تحت مظلة الفريق المعني بالتخفيف من حدة الفقر، على أن يتم الإعلان عن المشروعات التي وصلت للتصنيفات النهائية في منتصف يناير/كانون الثاني 2016.

برامج مستمرة أخرى للتخفيف من حدة الفقر تحت مظلة الكومسيك

وثمة برامج أخرى يجري تنفيذها للتخفيف من حدة الفقر تحت مظلة الكومسيك، ألا وهي: صندوق التضامن الإسلامي للتنمية (تحت مظلة البنك الإسلامي للتنمية)، والبرنامج الخاص لتنمية أفريقيا (تحت مظلة البنك الإسلامي للتنمية)، والبرنامج الخاص بالتعليم والتدريب المهني للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (تحت مظلة مركز أنقرة)، وبرنامج القطن الخاص بمنظمة التعاون الإسلامي.

- تم إنشاء صندوق التضامن الإسلامي للتنمية بوصفه صندوقاً خاصاً، وذلك تماشياً مع القرار ذي الصلة الصادر عن الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامي داخل البنك الإسلامي للتنمية عام 2007. وقد أنشئ الصندوق بغرض التخفيف من حدة الفقر من خلال تحسين الرعاية الصحية والتعليم، والزراعة والتنمية الريفية، والقدرة الإنتاجية للفقراء، وكذا تحسين البنية التحتية الأساسية والمشروعات متناهية الصغر داخل الدول الأعضاء. وتبلغ الميزانية المطلوبة من الصندوق 10 مليار دولار أمريكي. وحتى شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2014، اعتمد البنك الإسلامي للتنمية 68 مشروعاً تحت مظلة صندوق التضامن الإسلامي للتنمية. وتقدر التكلفة الإجمالية لهذه المشروعات بمبلغ 2.3 مليار دولار أمريكي.

- أما البرنامج الخاص لتنمية أفريقيا، فهو برنامج آخر وُضِع تماشياً مع القرار ذي الصلة الصادر عن الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامي من أجل التخفيف من حدة الفقر في الدول الأفريقية الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي. يهدف البرنامج، الذي بدأ عام 2008، إلى التخفيف من حدة الفقر من خلال تشجيع النمو الاقتصادي، وإنعاش الإنتاج الزراعي، وخلق فرص عمل في البلدان الأفريقية الأعضاء. ويبلغ رأس المال المستهدف للبرنامج الخاص لتنمية أفريقيا 12 مليار دولار أمريكي. وحتى سبتمبر/أيلول 2015، اعتمد البنك الإسلامي للتنمية 5 مليار دولار أمريكي لصالح 480 عملية، وتم صرف ما يقرب من 54% منها.

- وبالنسبة إلى البرنامج الخاص بالتعليم والتدريب المهني للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، فقد أطلقه مركز أنقرة عام 2009. ويهدف البرنامج، بشكل أساسي، إلى رفع جودة التعليم المهني والتدريب في القطاعين العام والخاص، وتعزيز الفرص للأفراد في الدول الأعضاء. وقد أُطلقت برامج بناء القدرات من خلال 22 برنامجاً اجتماعياً واقتصادياً مختلفاً يشتمل على موضوعات فرعية داخل إطار البرنامج الخاص بالتعليم والتدريب المهني للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

وفي إطار مبادرة منظمة التعاون الإسلامي للقطن، أعدت الدورة الثانية والعشرون للكومسيك خطة العمل الخمسية لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن القطن (2007 - 2011)، كما صادقت عليها الكومسيك في دورتها الثانية والعشرين بهدف تعزيز تبادل التجارة، والمشاريع الاستثمارية، والتقدم التكنولوجي في/بين الدول الأعضاء المنتجة للقطن، وخاصة في قارة أفريقيا. وتم تمديد فترة العمل بخطة العمل لخمس سنوات أخرى (2012-2016). وحتى الآن، اعتمد البنك الإسلامي للتنمية تمويل ثمانية مشروعات، حيث تم تنفيذ أربعة منها بالفعل، وجاري تنفيذ المشروعات الثلاثة للجمهورية الكامبيرون. ويبلغ إجمالي ميزانية هذه المشروعات حوالي 17 مليون دولار أمريكي. أما بالنسبة للمشروعات المتبقية التي يبلغ عددها 19 مشروعاً، والتي تم عرضها على البنك الإسلامي للتنمية، فقد قام مركز أنقرة، تماشياً مع القرار الصادر عن الاجتماع الخامس للجنة المشروعات، بضم 14 مشروعاً منها في مشروع واحد معني بالمساعدة الفنية وبناء القدرات، حيث تم عرضه على بنك الإسلامي للتنمية لتمويله. وفيما يتعلق بالمشروعات الاستثمارية الخمسة، أهابت لجنة المشروعات بكل من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية لمراجعتها معاً وتقديم ملاحظاتها لمالكي المشروع.

